إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 12/130
للنشر الفوري
12 إبريل 2012

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تصرح: المخاطر العالمية لا تزال قائمة وينبغي القيام بجهد أكبر

صرحت اليوم السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن دعم التعافي الاقتصادي الذي لا يزال هشاً يتطلب القيام بجهد أكبر، رغم تحسن آفاق الاقتصاد العالمي من عدة أوجه في الآونة الأخيرة.

" رأينا بعض التحسن في المناخ الاقتصادي. لكن اسمحوا لي أن أؤكد هذه النقطة أيضا: إن المخاطر لا تزال مرتفعة، والموقف لا يزال هشا."

ودعت السيدة لاغارد صناع السياسات إلى اغتنام هذه الفرصة "واتخاذ الإجراءات الأخرى الضرورية بالتأكيد لإبعاد شبح الأزمة ووضعها وراء ظهورنا في نهاية المطاف."

وقد ساعدت إجراءات السياسة الاقتصادية في أوروبا ومناطق أخرى من العالم في الحد من مواطن الضعف القائمة. فالأوروبيون اتخذوا "خطوات في الشهور الأخيرة هي بمثابة تذكرة في الوقت المناسب بقوة تأثير العزيمة والعمل الجاد من خلال السياسة الاقتصادية." وأضافت السيدة لاغارد في الكلمة التي ألقتها في مقر مؤسسة بروكينغز في واشنطن العاصمة أنه من خلال هذا العمل، "كسبنا بعض الوقت للتفكير بعمق والسعي جاهدين لإنجاز المهام التي لا يزال إنجازها مطلوبا."

ونظرا للمخاطر التي تفرضها الضغوط السيادية والمالية، ينبغي لصناع السياسات الأوروبيين مواصلة جهودهم والبناء عليها، بما في ذلك الجهود المبذولة من خلال السياسات الاقتصادية القوية على المستوى القُطْري، واستمرار الدعم من البنك المركزي الأوروبي، وإصلاح الخلل في النظام المصرفي، واتخاذ خطوات لتحقيق الاندماج على مستوى المالية العامة. وقالت السيدة لاغارد إن "من العناصر الحاسمة في هذه الجهود أيضا قرار وزراء المالية في منطقة اليورو والذي جاء على النحو المتوقع لينص على تقوية جدار الوقاية المالية الأوروبي."

لكنها ذكرت أنه بالنظر إلى الترابط الذي أصبح يميز الاقتصاد العالمي اليوم، لا يمكن لجدار الوقاية الأوروبي إلا أن يظل جزءا من الحل. وستساهم تقوية جدار الوقاية العالمي في استكمال "دائرة الحماية" المحيطة بكل بلد، بما في ذلك البلدان غير المتأثرة بالأزمة على نحو مباشر.

وفي هذه الكلمة التي تسبق انعقاد اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي بأسبوع واحد، شددت سيادتها أيضا على ضرورة دعم موارد الصندوق في سياق العمل على تقوية جدار الوقاية العالمي. فنحن "نحتاج إلى زيادة مواردنا حتى نحقق أقصى درجة ممكنة من الفعالية." ويجري الصندوق حالياً عملية إعادة تقييم للمخاطر العالمية، آخذا في الاعتبار تطورات المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى إجراءات السياسة الاقتصادية، بما فيها الإجراءات المتخذة في أوروبا. وقالت السيدة لاغارد: "قد لا تكون الاحتياجات بالحجم الكبير الذي قدرناه في مطلع هذا العام. ولكن لا مجال للشك في أن المخاطر تظل جسيمة"، وأضافت: "شعرت بالتفاؤل إزاء التأييد الذي أبداه الكثير من بلداننا الأعضاء لزيادة مواردنا."

وقالت السيدة لاغارد أيضا إن التكاليف البشرية الناجمة عن الأزمة هي تذكرة مهمة بالسبب الذي يدعو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لإصلاح السياسة الاقتصادية. وكانت السيدة لاغارد قد رأت تكلفة عدم الاستقرار الاقتصادي والبطالة المرتفعة في زياراتها للبلدان الأعضاء أثناء الشهور التسعة التي أمضتها حتى الآن في منصب المدير العام ــ "المعاناة، وفقدان الشعور بالكرامة، والخسارة الاقتصادية. إنها تكاليف تنطبق على جميع البلدان دون استثناء."

"وبالتالي، يجب أن ينصب تركيز السياسات الاقتصادية الآنية على دعم النمو حيثما ظلت معدلاته ضعيفة" والمساهمة في زيادة الطلب. وفي هذا الخصوص، يمكن للسياسة النقدية أن تعمل على "دعم النمو حيثما ظل التضخم مكبوحا."

وبالنسبة لسياسة المالية العامة، قالت السيدة لاغارد إنه من الضروري في كثير من البلدان "استعادة سلامة الموارد العامة". وأضافت في هذا السياق إن "وتيرة هذا التصحيح عامل مهم" وينبغي "أن تتحدد حسب ظروف كل بلد على حدة."

وحثت السيدة لاغارد صناع السياسات على اغتنام هذه اللحظة لبناء ركيزة أقوى للنمو والاستقرار على المدى الطويل. فمن خلال الإصلاحات الصحيحة، يستطيع العالم بلورة نوع جديد من النمو أكثر شمولا واستمرارية. وأكدت السيدة لاغارد أهمية اتخاذ مزيد من الإجراءات لإصلاح القطاع المالي، واستعادة القدرة التنافسية، والمساهمة في بناء أسواق عمل أكثر كفاءة. ونظرا لصعوبة الكثير من هذه الإصلاحات، فقد دعت صناع السياسات أيضا إلى "حماية وتعزيز شبكات الأمان الملائمة".

وفي الختام أكدت السيدة لاغارد أن "لدينا فرصة أفضل للنجاح باتباع منهج تعاوني"، وأن الصندوق بعضويته العالمية التي تشمل 187 بلدا عضوا يدرك "ما يمكن إنجازه بالتعاون." وأضافت أنه من المهم أن يكون هيكل حوكمة الصندوق انعكاسا صادقا لعضويته، وحثت "كل البلدان الأعضاء على استكمال الإصلاحات المقررة في نظام الحصص والأصوات لعام 2010 في الموعد المحدد لذلك."